

رد دولة قطر بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (80/29) بعنوان "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"

تؤكد دولة قطر أهمية الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وتتمسك بنهج ثابت يقوم على دعم التعددية والعمل الجماعي في إطار الأمم المتحدة، بوصفه السبيل الأمثل لمعالجة التحديات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، تنتهج دولة قطر سياسة واضحة وراسخة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، من خلال انضمامها إلى عدد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بحظر أو تقييد الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، إلى جانب تحديث تشريعاتها الوطنية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لالتزاماتها الدولية.

وقد انضمت دولة قطر إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها في عام 2009، كما صدّقت على اتفاقية حظر الأغمام المضادة للأفراد في عام 1998، بما يعكس التزامها بالحد من الآثار الإنسانية للأسلحة التقليدية وتعزيز حماية المدنيين ودعم الجهود الدولية الرامية إلى تقليل مخاطر النزاعات المسلحة.

وتؤكد دولة قطر أن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي يمثل عنصراً مهماً في تدعيم الأمن الجماعي والحد من التوترات وتعزيز الاستقرار بين الدول، بما يضمن الحفاظ على التوازن في القدرات الدفاعية عند أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية، ويسهم في تقليل احتمالات نشوب النزاعات.

كما تشدد دولة قطر على أهمية تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية في المجال العسكري، بما في ذلك تبادل المعلومات والتشاور والإخطار المسبق بالأنشطة العسكرية ذات الصلة، باعتبارها أدوات فعالة لتعزيز الثقة المتبادلة والحد من سوء الفهم الذي قد يؤدي إلى التصعيد.

وفي إطار دعمها لبناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، أنشأت دولة قطر في عام 2012 مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، الذي

يضطلع بدور مهم في بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، من خلال تنظيم برامج تدريبية متخصصة تستهدف الكوادر الوطنية في الوزارات والمؤسسات الحكومية وتعزز تبادل الخبرات والتجارب بين الدول.

وتلاحظ دولة قطر باهتمام الترتيبات والاتفاقات الإقليمية المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمعاهدة المعدلة بشأنها، فضلاً عن عدد من الوثائق والترتيبات الإقليمية الأخرى، وكذلك المبادرات المماثلة في مناطق مثل أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وغرب أفريقيا، والتي تشكل نماذج مهمة يمكن الاستفادة منها في تعزيز الأمن الإقليمي وبناء الثقة بين الدول.

كما تؤكد دولة قطر أهمية تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والحد من تحويلها إلى جهات غير مشروعة، لما لذلك من آثار سلبية على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، ترى دولة قطر أن تنظيم نقل الأسلحة التقليدية وتعزيز الاستخدام المسؤول لها يمثلان عنصرين مهمين في الجهود الرامية إلى الحد من النزاعات وتعزيز الأمن الجماعي.

وتعرب دولة قطر كذلك عن قلقها إزاء استمرار تدفق الأسلحة التقليدية بصورة غير مشروعة إلى بعض مناطق النزاع، وما يترتب على ذلك من آثار إنسانية وأمنية خطيرة، بما في ذلك إطالة أمد النزاعات وتهديد أمن المدنيين وإعاقة جهود التنمية وإعادة الإعمار. ومن هذا المنطلق، تؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتهريبها.

وترى دولة قطر أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين نزع السلاح والتنمية المستدامة، حيث إن الحد من التسلح المفرط وتعزيز الاستقرار يساهمان في توجيه الموارد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأمن الإنساني.

وتجدد دولة قطر تأكيدها على أهمية مبدأ تعددية الأطراف في عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وعلى الدور المحوري للأمم المتحدة وأجهزتها المختصة في دعم الحوار بين الدول وتطوير الأطر المعيارية وتشجيع النقاهات الإقليمية التي تراعي الخصوصيات الأمنية لكل منطقة.

وفي هذا الإطار، تدعو دولة قطر مؤتمر نزع السلاح إلى مواصلة جهوده الرامية إلى صياغة مبادئ وتوجيهات يمكن أن تشكل إطاراً مناسباً لإبرام اتفاقات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي ضوء ما تقدم، تؤكد دولة قطر دعمها للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لتحديد الأسلحة التقليدية، باعتبارها أداة مهمة لتعزيز الأمن الجماعي وبناء الثقة بين الدول. كما تشدد على أهمية مواصلة الحوار والتعاون الدولي في هذا المجال، بما يسهم في الحد من التوترات وتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي.

وتجدد دولة قطر التزامها بمواصلة الإسهام الفاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، والعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق عالم أكثر أمناً واستقراراً وسلاماً.